



يقول الفيلسوف وعالم السوسيولوجيا الفرنسي، ريمون آرون، إن الشمولية تحدث عندما يستند نظام سياسي معين إلى حزبٍ واحدٍ، يحتكر النشاط السياسي، وسلحٍ بأيديولوجية وسلطة مطلقة، بحيث تصبح الحقيقة الرسمية للدولة. ولكن هذا التعريف لا يوضح الفرق بين الشمولية والديكتاتورية (أسلوب الحكم الذي تكون فيه للفرد صلاحيات مطلقة)، لأن كلا النظاريين يعتمدان السيطرة المطلقة.

وتذهب الفيلسوفة الألمانية، حنة أرنندت، إلى أن الشمولية، باعتبارها نظاماً سياسياً، تعتبر شكلاً جديداً يختلف جذرياً عن النظم وأشكال الحكم التي عرفتها البشرية، ولا يمكن اختزاله بالطغيان، فالنظام الشمولي يعتمد على ما تسميه القانون الطبيعي الذي حل محل القانون الوضعي. وبهذا المعنى، فإن أي نظام شمولي لا بد أن يكون ديكتاتورياً بالضرورة، لأنه يجعل المجتمع عضواً متماسكاً بالقوة، لا مكان فيه للأفراد والجماعات المخالفة لسردية السلطة، غير أن النظام الشمولي يعتبر أعمّ من الديكتاتوري، أو هو الصيغة الراديكالية عن الديكتatorية الشمولية، نوع من الفكر السياسي يقوم على المطلق، من خلال نظام سياسي ونظرية فلسفية وأيديولوجية تعمل على صهر الحياة العامة في مختلف جوانبها الدينية، ضمن بوتقة أحادية للسلطة.

عرفت البشرية أنظمة ديكتاتورية كثيرة (أسلوب الحكم الذي تكون فيه للفرد صلاحيات مطلقة)، لكنها لم تعرف سوى نموذجين من الأنظمة الشمولية في العصر الحديث، بحسب أرنندت، هما الاتحاد السوفييتي في عهد ستالين والنازية الألمانية، مع ما فيهما من اختلافٍ في البنى التاريخية التي أدت إلى إنتاجهما. وتجادل المفكرة الفرنسية، بياترييس هيبو، بأنه إذا كانت ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي قد تشارطاً الحماسة التحديوية والإرادة في تدمير التنوع والتعددية السياسية، إلا أن مشروعيهما مختلفان، وأعطيا معنىً مختلفاً للحدثة، فقد كانت الشيوعية، على الرغم من جرائمها، وريثة عصر التنوير، بينما

القومية الاشتراكية الألمانية كانت رد فعل ضد التنوير، حيث ولدت مع الثورة المضادة، ثم اتسعت مع الثورة المحافظة. وفي التجربتين، لا يجب اختزال الشمولية في بعدها القسري وعمليات التطهير الجماعية، وحملات القمع والتصفية، فالأشكالية المطروحة، بحسب راي蒙د هينبوش، لا تتعلق بمركز السلطة، وإنما في توسيعها، فالشموليات لم تكن حركاتٍ أفلويةً، أخذت في قبضة بعض الرجال الذين سيفتصبون هذه الجماهير ويضخرون عليها، بل ساعدتها بشكل فعال أغلبية السكان، تقول أرندت.

كانت الستالينية مشروعة لدى سكانٍ كثيرين، لأنها أقامت دولة رعاية في ميادين مهمة، كالتربيبة والصحة والثقافة، وفتحت فرصاً للارتفاع الاجتماعي، ودوام آليات اندماج العمال على المستوى الاجتماعي. وكانت النازية مشروعة أيضاً إلى حد ما، بسبب تضخيمها العرق الآري. ولذلك، استخدم ميشيل فوكو مصطلح الشمولية، للتعبير عن طبيعة البيولوجيا السياسية الواضحة للنازية. ولكن، هل تكفي هذه المشروعية لتحقيق هذه السيطرة المطلقة والانصياع التام للجماهير؟ العنف هو إحدى الأدوات الرئيسية، إن لم يكن الأداة الأكثر فعالية، من خلال النظام الأمني العنيف أو الشرطة السرية.

وفي تحليلها لأسباب الانصياع الاجتماعي، تعتقد أرندت أن ظاهرة الشمولية تنشأ في مجتمعاتٍ لم تعرف الاندماج في أية منظمة أو تنظيم مؤسس على المصالح المشتركة (أحزاب، مجالس بلدية، منظمات مهنية أو نقابية). وغالباً ما تكون هذه الجماهير ضائعة، وليس لها مصالح خاصة ومحددة، والمصطلح الذي يمكن أن يعبر عن حالة الجماهير هذه هو "اللامبالاة". ولا يجب النظر إلى "اللامبالاة"، بحسب أرندت، بالمعنى الإيجابي، فالمعنى المقصود يفهم في هذه الحالة من خلال غياب أي نقطة واضحة، وهذه نتيجة انهيار البنية الاجتماعية الداخلية.

بحلaf أرندت، تعتقد بيتريس هيبو أن لـ "اللامبالاة" بعداً إيجابياً، فهي ليست فقط النأي بالنفس، وإنما تعني أيضاً القدرة على القيام بأعمالٍ فرديةٍ والطريقة المرنة والغامضة والمتعددة التي يحاول الناس من خلالها تمثيل وجودهم، عبر تسوياتٍ شخصيةٍ محضٍة في سلوكيات المعيشة والأعمال، تتيح التعبير عن هواهم المناورة والمبادرة والحرية، ومن ثم هي ليست بالضرورة مرادفاً للتطبيع، حتى لو كانت هذه الاستقلالية بالنسبة إلى نظام السيطرة هي أيضاً أحد شروط قبوله.

عرف النظام السوري حالي الشمولية والديكتاتورية معاً، ولكن خارج إطار عملية التحديد، فلم يكن ثمة مشروع أيديولوجي أو سياسي أو اقتصادي، وكانت سلطة الخطاب المستخدمة، على الرغم مما تحمله من شحناتٍ أيديولوجية وسياسية واقتصادية، مرتبطة بأدوات الهيمنة الفوقيـة.

لم تكن الديمقراطية والحكم التعددي والنيابي والتحديث الاقتصادي من المُفكـر فيه داخل سلطة البعث، وكانت القومية والاشراكية من أدوات خطاب الهيمنة من أجل فرض أيديولوجيا تخترق النسيج الاجتماعي، فقد كان مفهوم الوحدة في شعار البعث مفهوماً بلا مصدق، أي مفهوماً غير قابل للتحقـق على أرض الواقع، وإذا كان المفهوم قد عـبر، في مرحلة الستينيات، عن فورة قومية، فإنه بـقـيـ بعد ذلك أداةً للجذب الاجتماعي.

جمعت مرحلة حافظ الأسد بين الشمولية والديكتاتورية، لا بالمعنى التحديـي الذي عرفـته التجربـتان السوفـيـتـية والنـازـية، وإنما بالمعنى التـسلـطي الذي تـتـمـكـنـ من خـالـلـهـ السـلـطـةـ منـ السـيـطـرـةـ عـلـىـ كـلـ مـنـاحـيـ الـحـيـاةـ،ـ بماـ فـيـهاـ الثـقـافـيـةـ وـالـاقـتـصـادـيـةـ.ـ فـيـ ظـلـ حـكـمـ "ـالـبـعـثـ"ـ كـانـ الـمـصـالـحـ السـيـاسـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ هـيـ الـتـيـ تـتـحـكـمـ بـالـسـيـاسـاتـ الـاقـتـصـادـيـةـ.

البراغماتية في شؤون صنع السياسة الاقتصادية هي التي تدمـعـ حـكـمـ الأـسـدـ،ـ إنـهـ تـعـبـيرـ عـنـ ذـلـكـ المـنـهـجـ الـذـيـ يـعـتـرـفـ الـاقـتـصـادـ وـصـيـفـاـ السـيـاسـةـ.

وكـيـ نظامـ شـمـوليـ تـلـعـبـ فـيـ العـصـبـيـةـ دورـاـ فـيـ حـمـاـيـةـ الـأـنـظـمـةـ،ـ شـكـلـتـ العـصـبـيـةـ الـعـلـوـيـةـ دورـاـ رـئـيـساـ فـيـ حـمـاـيـةـ النـظـامـ،ـ بـحـيثـ أـصـبـحـ قـلـبـ السـلـطـةـ عـلـوـيـاـ،ـ وـلـيـسـ مـصـادـفـةـ أـنـ يـتـولـيـ ضـبـاطـ عـلـوـيـونـ أـهـمـ الـمـنـاصـبـ الـعـسـكـرـيـةـ الـقـادـرـةـ عـلـىـ إـحـدـاثـ الفـرـقـ.ـ يـجـادـلـ باـحـثـونـ كـثـيـرـونـ أـنـ حـافـظـ الأـسـدـ كـانـ طـائـفـيـاـ،ـ وـهـذـاـ حـكـمـ قـيمـيـ أـكـثـرـ مـاـ هـوـ حـكـمـ وـجـودـ،ـ فـمـنـ الصـعـبـ الـاعـتـمـادـ عـلـىـ

التكهنات الذهنية، ذلك أن الاعتماد على الطائفة العلوية في بنية النظام تطلب مقتضيات الحكم وفق مفهوم العصبية بالمعنى الخلدوني، ودورها في تشكيل السلطة.

وكانت أفكار حزب البعث الأداة الأيديولوجية للهيمنة، لأن الأفكار السائدة تحافظ على تماسك الوحدة المتوازنة المؤلفة من الدولة والمجتمع، والتي تشكل نمطاً تاريخياً معيناً للمبني الفوقي، يقول عزمي بشارة.

وكما هو الحال مع الشموليتين السوفياتية والنازية، نجح الأسد في الانتقال من مرحلة الفوضى السياسية إلى مرحلة الاستقرار السياسي، وإحياء الحضور السوري الإقليمي قوة وازنة، ولكن خارج أي إطار تحديبي. ومع ذلك، لقيت المكانة الجديدة لسوريا استحساناً جماهيرياً في بداية الأمر.

ومع ذلك، لم تكن المشاركة الجماهيرية كاملةً على الدوام، ويرافقها استياءً وقلق ورفض جزئي واتهامات. وفي تحليلها العميق، تؤكد بياتريس هيبيو أن هذه المشاركة تحمل من معنى المساندة والمشاركة النشيطة الموافقة أكثر مما تحمله من معنى التكيف.

بعبارة أخرى، يطلق الأفراد المؤيدون حكماً مسبقاً في شرعية النظام الحاكم، من دون أن يتساءلوا عما إذا كانت الدولة أو الحكومة شرعية، لأن القواعد التي من خلالها يقيمون حالة الطبيعة يمكن أن تكون متعددة، وترجع إلى تراتبية قيم مختلفة، بل حتى متناقضة. غالباً ما يكون هؤلاء الأفراد من فئة الرعاع، وهو ما تنبهت له هنا أرنندت، في قولها إن ما يميز الشمولية اعتمادها على الرعاع، فالنظام الشمولي يعتمد على تنظيماتٍ جماهيريةٍ تضم إلية أفراداً مبعثرين ومعزولين.

وإذا كانت مرحلة الرئيس حافظ الأسد قد جمعت بين الشمولية والديكتاتورية، فإن مرحلة الأسد الابن اختلفت كلية، فقد تراجعت الأيديولوجيا في خطاب السلطة، وتراجعت دولة الاشتراكية ذات التخطيط المركزي، مع الإبقاء على هيمنة سلطوية مركّزة، سرعان ما وجدت في رجال أعمال محدثين فرصةً للتزاوج، نشأت على أثرها أوليغارشية سياسية/ اقتصادية راكمت في رأس المال المالي السياسي على حساب المجتمع ومؤسسات "الدولة".

ومع انطلاق الثورة السورية، احتفى ما تبقى من إرث "الدولة" الهجين، وكشفت السلطة عن أنانيتها، فالمطلوب تحويل الحراك المدني/ السياسي إلى حراك عسكري/ مليشياوي، وتطلب الأمر التحالف مع رعاع المجتمع ودهماته، مع ما يعني ذلك من تفاقم ظاهرة تجسس الناس على بعضهم لإرضاء النظام، وهي إحدى أهم صفات هذا النوع من الأنظمة، يقول الأميركيان كارل فريدرick وزبغيرو بريجنسيكي.

وقد بينت أحداث الثورة أن سوريا لم تعرف في ظل نظام البعث معنى الدولة بالمعنى الحديث STATE ، وإنما عرفت الـ STATUS أو ESTATE بالمعنى القروسطي الأوروبي التي تشير إلى وضعية الحاكم، وليس إلى الدولة ذات الشخصية المعنوية، وقد نجمت عن ذلك عقيدة LEGIBUS SPLUTUS ، أي ما يرضي الأمير يكون له قوة القانون. غير أن الفرق بين التجربتين، القروسطية وال السورية، إن صحت الاستعارة، هو أنه في الحالة الأولى لم تكن ثمة تفرقة بين عقيدة ما يرضي الأمير وما يرضي الشعب، بخلاف الواقع السوري. وهذا ما يفسر إظهار النظام أخيراً، عبر عمالاته المحليين، أن الأسد وحده القادر على إنهاء معاناة الشعب السوري وأزماته المعيشية، فما يرضي به الأمير يجب أن يرضي به الجمهور.

المصادر:

العربي الجديد